



الباب الأول

التعريف بنظرية معاني النحو

توطئة:

الفصل الأول: البحث في الإعجاز ومكمن المزية في الكلام.

الفصل الثاني: الشهادة في كتاب دلائل الإعجاز.

الفصل الثالث: العمدة والأصول في كتاب «دلائل الإعجاز».

الفصل الرابع: تعريف العلاقة بين «خطوات النظم» و«درجات النظم» و«معاني النحو».



توطئة

أولاً: الشيخ يقصد «معاني النحو» ولا يقصد علم المعاني:

كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني هو آخر مصنف كتبه القدماء في هذا الشأن - على حد علمي - من حيث مجيئه بقول جديد في شأن الإعجاز، وكل ما كتب بعد عبد القاهر عن الإعجاز إنما هو تكرار للآراء السابقة، أو تشويه وبتير للكشف الذي توصل إليه، وذلك بتغيير عبارة «معاني النحو» وهي بيت القصيد في النظرية، إلى التسمية المجهولة الهوية «علم المعاني»؟ ولا أحد يعلم معاني ماذا؟ إن كانوا يقصدون ما توصل إليه الشيخ، فما توصل إليه الشيخ سماه «معاني النحو» وهو يعني ما يقول. يقول إبراهيم مصطفى في إحياء النحو:

وفي الحق أن الإمام أبا بكر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه، وفي الاستدلال له وتأنيده، وأنه تركه بعد في غموض، وخلى العلماء منه في اضطراب. فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً، ولا اهتموا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه، وتأينداً لمذهبه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه «علم المعاني» وفصلوه عن النحو فصلاً أزهد روح الفكرة، وذهب بنورها؛ وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنها «معاني النحو» فسموا علمهم «المعاني» وبتروا الاسم هذا البتر المضلل.^(١)

وأضاف: «ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يجيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرر، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها»^(٢)

(١) إحياء النحو ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠.

وقال عن النحاة:

«وإنه قد كان من أئمتهم من دهم على أهدي مما بأيديهم من قواعد الإعراب، فأغفلوه، وأعرضوا عنه، موفرين جهدهم على درس الإعراب»^(١)

وقبل أن يكتب الشيخ هذا السفر القيم - أي الدلائل - اطلع على جميع الآراء التي تناولت مسألة الإعجاز، وكانت في مجملها تنبثق من مفهوم كلامي^(٢).

ولم يكن عبد القاهر الجرجاني في كتابه يتحدث عن مظاهر الإعجاز في النص القرآني خاصة، ولكنه كان يبحث في الدليل الذي نستدل به على مكنم المزية في الكلام، ومنها كيف ترقى الأمر إلى أن وصل إلى الإعجاز. وفي ذلك يقول الشيخ واصفاً من ضلّ طريقه إلى مكنم المزية:

«لا يعلم أن ها هنا دقائق وأسراراً طريق العلم بها الروية والفكر، ولطائف مستقاهها العقل، وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هدوا إليها، ودلوا عليها، وكشف لهم عنها، ورفعت الحجب بينهم وبينها، وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام، ووجب أن يفضل بعضه بعضاً، وأن يبعد الشأو في ذلك، وتمتد الغاية، ويعلو المرتقى، ويعز المطلب، حتى ينتهي الأمر إلى الإعجاز، وإلى أن يخرج من طوق البشر»^(٣).

ثانياً: الشيخ والاعتماد على الشواهد الشعرية:

ويمكن للبحث أن يرد منذ البداية على تلك الانتقادات الواسعة التي وجهت لعبد القاهر الجرجاني بسبب شواهد. فقد انتقده بعض الدارسين بأنه قد خالف بين طبيعة الكتاب الذي خصصه للحديث عن الإعجاز، وبين طبيعة الشواهد

(١) إحياء النحو ص ٢١.

(٢) ويبدو هذا واضحاً من خلال الاطلاع على الكتب التي ألفت قبل «دلائل الإعجاز»، وأهم هذه الكتب وعلى سبيل المثال لا الحصر: «النكت في إعجاز القرآن للرماني» وكتاب: «إعجاز القرآن» للباقلاني.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٧.

التي سيحقق بها هذا الغرض، وكان من الواجب عليه أن يركز فيه على الشواهد القرآنية، ولكنه بدلاً من ذلك ملأه بالشواهد الشعرية، وهو ما جعل المتلقي لا يجد الإعجاز في دلائل الإعجاز.^(١)

وقد تناولت الكاتبة بشرى تاكفر است هذه المسألة في مقال لها، مستندة في ذلك إلى عنوان الكتاب نفسه، وأن عبد القاهر لم يخالف بين عنوان الكتاب وبين موضوعه، فقالت:

وفي كتاب «دلائل الإعجاز» يورد عبد القاهر مئة وستين آية، في خمس وأربعين سورة، ويقع كتاب «الدلائل» في حدود ثلاث مئة وأربع وستين صفحة من الحجم المتوسط، وقلة ورود الآيات، وعدم التعرض إلى تفسيرها، أمر واضح في هذا الكتاب، ولا أظن أن عبد القاهر قد خالف بين عنوان الكتاب وهو «دلائل الإعجاز» وما جاء فيه على غير ذلك، كما ظهر لبعض الباحثين. وذلك لأن العنوان من شقين، الأول في «الدلائل» وهي العلامات و الوسائل و البدايات و الأسس و الركائز، ثم إضافة «الدلائل» إلى «الإعجاز» وهو إعجاز القرآن، ومعنى عنوان الكتاب أنه في غير تفسير الإعجاز القرآني، وإنما في وسائل هذا الإعجاز وفي طرائق فهمه.

ولم يكن عبد القاهر أول السالكون في بحث مكنم الإعجاز، ولكنه كان منارة في قافلة كبيرة من العلماء الذين أدلوا بدلائهم في هذا الموضوع، وشاء القدر أن يكون الشيخ مسك ختامهم، وآلت إليه تلك الدلاء، فدرسها ومحصها، ثم نقدها ونقضها، معتمداً في ذلك على الشاهد والدليل، متحديا وبقوة كل من يدعي دليلاً خلاف دليله، أن يتمكن من الاستدلال على ذلك الدليل، قائلاً:

(١) كثيرون الذين عابوا على الشيخ مذهبه، منهم الدكتورة عائشة عبد الرحمن في كتابها: «الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق». ص ١٢٣، والدكتورة نجاح الظهار في خاتمة كتابها «الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز» ص ١٣٥٨، بالإضافة إلى أولئك الذين ذكرتهم الكاتبة بشرى تاكفر است في مقال لها بعنوان «الدراسات الحديثة ونظرية النظم في كتاب» دلائل الإعجاز «لعبد القاهر الجرجاني، مجلة التراث العربي العدد ٣١، دمشق، السنة الثامنة، أبريل ١٩٨٨ ف.



إِنِّي أَقُولُ مَقَالًا لَسْتُ أُخْفِيهِ وَلَسْتُ أَرْهَبُ خَصْمًا إِنْ بَدَا فِيهِ
مَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى إِثْبَاتِ مَعْجَزَةٍ فِي النِّظْمِ إِلَّا بَا أَصْبَحْتُ أُبْدِيهِ^(١)
وبعد أن فسر دليل المزية أعلن ذلك التحدي:

لَوْ نَقَّبَ الْأَرْضَ بَاغٍ غَيْرَ ذَاكَ لَهُ مَعْنَى، وَصَعَدَ يَعْلُو فِي تَرْقِيهِ
مَا عَادَ إِلَّا بِخُسْرٍ فِي تَطْلُبِهِ وَلَا رَأَى غَيْرَ غَمٍّ فِي تَبَغْيِهِ^(٢)

(١) دلائل الإعجاز ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ١١ .

الفصل الأول

البحث في الإعجاز ومكمن المزية في الكلام

أولاً- البحث في وجوه الإعجاز.

- المذهب الأول البلاغة.

- المذهب الثاني اللغة.

- المذهب الثالث النظم.

- المذهب الرابع «معاني النحو».

ثانياً: ما الفرق بين الشيخ عبد القاهر الجرجاني وبين السابقين له في

بحث الإعجاز؟

ثالثاً: «معاني النحو» هي مكمن المزية عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

رابعاً: أهمية مذهب معاني النحو.

أولاً: البحث في وجوه الإعجاز

درس العلماء قبل الشيخ عبد القاهر الجرجاني مسألة الإعجاز، وحددوا وجوها نسبوا الإعجاز إليها، ومنها حددوا مكنن المزية في الكلام، كل حسب رأيه ومذهبه، ولكن أشهر هذه الآراء، وأشدها تأثيراً ثلاثة مذاهب، غير أن جوهرها يعود إلى مذهبين، وهما / البلاغة واللغة، وهذه المذاهب هي:

المذهب الأول: البلاغة:

وهذا المذهب وضحه الرماني في رسالته، وهو أن ينسب الإعجاز لما في القرآن من وجوه البلاغة، وحصرها في عشرة وجوه، ولكن هذا المذهب عجز عن الإجابة على سؤال هام وهو: كيف نقضي بالإعجاز لآيات في الكتاب العزيز جاءت خالية من أحد هذه الوجوه؟

فرفض هذا المذهب باكراً، بسبب هذا العجز، ومن أشهر أولئك الرافضين له: الخطابي^(١) في رسالته «بيان إعجاز القرآن»، والباقلاني في كتابه: «إعجاز القرآن».

المذهب الثاني: اللغة:

وهذا المذهب وضحه الخطابي في رسالته، واستند في تفسيره إلى العلم بالألفاظ، وساق الشواهد الكثيرة لتعزيزه، ويدخل في ظل هذا المذهب كل ذلك الحديث الطويل عن: الحروف، والتلازم اللفظي، والتعقيد اللفظي والمعنوي، والمعاظلة اللفظية والمعنوية،

(١) الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب)، ولد سنة ٣١٩ هـ وكان فقيهاً محدثاً، وشاعراً، وألف في فنون من علم الحديث نقداً وشرحاً، وركن في أواخر حياته إلى التصوف، فدخل رباطاً في بست من سجستان على شاطيء نهر هندسند، وتوفي فيه سنة ٣٨٦ هـ، وقيل سنة ٣٨٨ هـ، وأهم ما يهمننا من مؤلفاته رسالة «بيان إعجاز القرآن» ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. انظر ترجمته في: تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢١٢ - ٢١٣، الأعلام ٢/ ٢٧٣، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/ ٦٥٢. ورسالة الخطابي مطبوعة ضمن: «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن» للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني.

وشروط اللفظ المفرد، وشروط اللفظ المركب، لأن كل ذلك من متعلقات اللغة، بل يدخل في هذا المذهب من اعتمد النظم وجهًا للإعجاز، ثم فسره تفسيرًا لغويًا، كالباقلائي.

المذهب الثالث: النظم:

وهو من أسبق الوجوه التي اعتمد عليها في الحديث عن الإعجاز، وظهرت مؤلفات تحمل هذا الاسم، وأسبق هذه المؤلفات ظهورا هو كتاب الجاحظ^(١) الذي سماه «نظم القرآن»، قال الأستاذ أحمد صقر في مقدمته لكتاب «إعجاز القرآن» للإمام الباقلائي:

وقد قلد الجاحظ في هذه التسمية أبو بكر: عبد الله بن أبي داود السجستاني، المتوفى سنة ٣١٦ في كتابه: «نظم القرآن». وأبو زيد البلخي: أحمد ابن سليمان، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ، قال أبو حيان في كتاب «البصائر والذخائر»: قال أبو حامد القاضى: لم أر كتابا في القرآن مثل كتاب لأبي زيد البلخي، وكان فاضلا يذهب في رأى الفلاسفة، لكنه تكلم في القرآن بكلام لطيف دقيق في مواضع، وأخرج سرائره وسماه: «نظم القرآن» ولم يأت على جميع المعاني فيه، وكذلك أبو بكر: أحمد بن علي، المعروف بابن الإخشيد المعتزلي، المتوفى سنة ٣٢٦ هـ، فإنه قد ألف كتابا أسماه: «نظم القرآن». وأول كتاب علمناه، يشتمل عنوانه على كلمة الإعجاز هو كتاب: «إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه» لأبي عبد الله: محمد بن يزيد الواسطي، المعتزلي، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ. وهو من الكتب التي لا نعرف عنها غير أسماؤها المجردة^(٢)

ولكن لا نعلم شيئا عن تفسير أولئك العلماء، للكيفية التي يكون بها النظم معجزا،

(١) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، ولد بالبصرة في أوائل سنة ١٥٠ هـ، وكان جده زنجيا أسود. كان الجاحظ معتزليا تتلمذ على إبراهيم النظم، وطار صيت تصانيفه في الدنيا، وقد تفنن في علوم شتى، وكانت له مصنفات كثيرة. أصابه الفالج وقد نيف على التسعين. كان الجاحظ كبير أئمة الأدب ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، كان مشوه الخلق، وكانت وفاته بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ، مات والكتاب على صدره، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. انظر ترجمته في: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١٠٦/٣ - ١٢٨، الأعلام ٧٤/٥، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/ ٥٨٢.

(٢) الأستاذ أحمد صقر في مقدمة كتاب «إعجاز القرآن» للإمام الباقلائي ص ٩ - ١٠.

بسبب ضياع تلك الكتب، أما الذين جاؤوا بعدهم، واعتمدوا النظم وجها للإعجاز فإن أشهرهم الإمام الباقلاني الذي جعل النظم في عشرة وجوه، مقابلا بها الوجوه العشرة عند الرماني^(١)، غير أنه فسر النظم تفسيرا لغويا، لا يختلف كثيرا عن تفسير الخطابي الذي يعتمد على العلم بالألفاظ في جانبها اللغوي. أما القاضي عبد الجبار فقد كان يتحدث عن «الضم»، ولم يوضح بالشواهد ماهية هذا الضم، أما النظم عنده فهو نظم حروف وليس نظم كلمات^(٢).

المذهب الرابع «معاني النحو» :

وهو مسك ختام المذاهب في موضوع الإعجاز، وانفرد الشيخ عبد القاهر الجرجاني بكشفه، كما انفرد بالشواهد والأدلة التي تثبت صحته، وتحدى من يعارضه فيه أن يأتي بالبديل، ولكن هيهات.

وهنا قد يبرز سؤال هام يقول: هل من فرق بين الشيخ عبد القاهر وبين سابقيه في النظر إلى قضية الإعجاز؟ وما هو مذهب الشيخ الذي ميزه عنهم؟ وعلام يعتمد؟ وما الدليل على صحته؟ وما أهميته؟

ثانياً: ما الفرق بين الشيخ عبد القاهر الجرجاني والسابقين له في بحث الإعجاز؟

يتمثل الفرق بين الشيخ وبين السابقين له في بحث مسألة الإعجاز في نقطة الانطلاق، فبينما كان منطلقهم إثبات الإعجاز، كان منطلقه الإعجاز نفسه، وهذا ما أشار إليه الدكتور إحسان عباس في كتابه: «تاريخ النقد الأدبي عند العرب»: بقوله:

(١) ويبدو أن هذا الرقم «عشرة» قد استهوى العلماء بعد الرماني، فقد حصر السجلماسي هو الآخر أنواع البديع في عشرة أجناس، في كتابه: «المنزح البديع في تجنيس أساليب البديع»، علماً بأنه يجري في إطلاق لفظ البديع على طريقة القدماء ويقصد به كل ما له علاقة بالبلاغة، ولا يقصد به ما عرف مؤخراً بالمحسنات اللفظية والمعنوية.

(٢) سيأتي رأي القاضي عند البحث في العمد والأصول في كتاب دلائل الإعجاز.

كان النقد والبلاغة لدى المتحدثين عن الإعجاز في القرن الرابع
مركبتين اتخذوهما للوصول إلى منطقة «الإعجاز»، ثم أفراد تلك المنطقة
عما حولها، ولكن عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ، أكبر متحدث عن
الإعجاز في هذا القرن الخامس - سلك طريقا معاكسة حين جعل منطلقه
فكرة الإعجاز نفسها، وعن هذه الطريق أسهم في توضيح مفهوم البلاغة
- على نحو لم يسبق له مثيل - كما أسهم في معالجة كثير من النظريات
النقدية بمعدات جديدة من الفحص الدقيق، والتغلغل النافذ إلى بواطن
الأمر. فلقد قرر عبد القاهر في نفسه منذ البداية أن القرآن معجز،
وحاول أن يستكشف فيه مواطن الإعجاز.^(١)

وحقيقة الأمر أن الشيخ كان قد انتهى من مسألة إثبات إعجاز القرآن في «رسالته
الشافية»، وهي الخطوة الأولى، ثم تقدم إلى الخطوة التي تليها وهي توضيح دليل الإعجاز
في كتابه «دلائل الإعجاز». أما المتحدثون قبله فقد وضعوا أمام أنفسهم العوائق التي
تعوقهم عن التوصل إلى الدليل، وأنى لمن يعتقد أن القرآن معجز بسبب «الصرفة» مثلا أن
يتوصل إلى دليل الإعجاز، وقد تقوّل على الله بما لم يذكر.

ولم أجد في كلام من رد الصرفة أكثر إقناعا من كلام الخطابي، وإن كان الخطابي قد
زلّ في اعتباره الصرفة وجها من الأصل، مادام يملك هذا الرد المقنع، إلا أن يكون قد
عدها وجها لأمر غير معروف. قال الخطابي:

«وهذا أيضا وجه قريب، إلا أن دلالة الآية تشهد بخلافه، وهي
قوله سبحانه: ﴿ قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا
الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]،
فأشار في ذلك إلى أمر طريقه التكلف والاجتهاد، وسبيله التأهب
والاحتشاد. والمعنى في الصرفة التي وصفوها لا يلائم هذه الصفة، فدل
على أن المراد غيرها، والله أعلم.»^(٢)

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص ١١٩.

(٢) ثلاث رسائل ص ٢٣

أما أجلى الفروق بين الشيخ عبد القاهر الجرجاني وبين السابقين له: فهو أن السابقين له الذين فسروا الإعجاز، كانوا قد اعتمدوا إما على اللغة وإما على المعاني، وهي المادة الخام للكلام. وهي ذاتها المقصودة في عبارة الجاحظ المشهورة: «المعاني مطروحة في الطريق»، في حين أن الشيخ عبد القاهر قد اعتمد على الصنعة وهي النظم، ونفى أن يكون في غير النظم.

ثالثاً: «معاني النحو» هي مكنن المزية عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني:

هذا المذهب هو الذي وضحه الشيخ في الدلائل، وهو كشفه الذي هداه الله إليه ليحسم به ذلك الخلاف الذي استشرى بين المذاهب والفرق الكلامية، تلك الفرق التي كانت تسعى للحصول على التأصيل الشرعي لوجودها وآرائها، فاحتاجت إلى النص لتحقيق هذا التأصيل، وقد بلغ الأمر مداه في هذه الحاجة إلى وضع الأحاديث وضماً على رسول الله ﷺ. هذا فضلاً عن توظيف الشاهد القرآني لنصرة هذا المذهب أو ذاك.

ويتضح هذا الصنيع في كيفية توظيف الشاهد القرآني، والتعامل معه من خلال هذه المقارنة الواردة في باب البيان عند كل من: الرماني المعتزلي، والباقلاني الأشعري، وهما يوظفان الشاهد القرآني الواحد، كل لنصرة مذهبه الكلامي^(١):

الشاهد القرآني	توظيف الرماني	توظيف الباقلاني
﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].	«وهذا أدل دليل على العدل من حيث لم يقطعوا عما يتخلصون به من ضرر الجرم، ولا كانت قبائحهم على طريق الجبر» ^(٢) .	«وهذا يدل على كونهم مجبولين على الشر، معودين لمخالفة النهي والأمر» ^(٣) .

(١) ويزداد الأمر وضوحاً بالاطلاع على الباب الذي سماه العلوي «التخييل» وحشد فيه آيات الصفات، مستنداً في فعله ذلك إلى الزمخشري. للاطلاع على مذهب العلوي ينظر: الطراز ص ٣٩٩ وما بعدها.

(٢) رسالة النكت في إعجاز القرآن ص ١٠٨.

(٣) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٨٢.

ولما رأى الشيخ أن مسألة الإعجاز قد دخلتها الأهواء، وليس لها قانون يحكمها، أو ضابط يضبطها، هداه الله إلى قانون النحو، وهو قانون علمي، لا يحابي أحداً، ولا يقدر أحد على أن يكيّفه حسب أهوائه، أو يستدل بأي شاهد لينصر به مذهباً، إلا أن يكون شاهد صدق، على مذهب حق. كما أن الشيخ بقانون النحو قد أقفل الطريق أمام المتطفلين أن يتكلموا في الإعجاز ولما يحصلوا بعد الآلة التي تمكنهم من الوصول إلى هذا المرتقى.

وليس أدل على صدق مذهب الشيخ، وإخلاص نيته أن جميع من جاؤوا بعده هم عيال عليه، ولم يبلغ أحد أن يكتب مثل ما كتب. ^(١)

رابعاً: أهمية مذهب «معاني النحو»

بين الشيخ العالم الرباني عبد القاهر الجرجاني الأهمية البالغة لهذا المذهب بالنسبة لكتاب الله العزيز خاصة، لما رأى أن غياب مثل هذا القانون الذي يحكم الحديث في الإعجاز، قد مكن ذوي النفوس الضعيفة من توظيف الشاهد القرآني في نصرة مذاهبهم، وإذا لم يكن عندنا أدلة كثيرة من تلك التفاسير التي وجدت على عهد الشيخ، فيكفيها الدليل الواضح على صدق كلامه ما نجده من اعتزال في تفسير الزمخشري، ولذلك لم يكن قلب الشيخ يحترق من أجل البلاغة العربية أو غيرها، وإنما كان ذلك من أجل كتاب الله، وما في تلك التفاسير من تحريف الآي عن مواضعها، فأدى أمانته، وبين لأولئك المفسرين الخطأ الذي يرتكبونه في حق أنفسهم أولاً، بزهدهم في علم النحو الذي لا غنى عنه لأي مفسر بقوله:

«وانظروا في الذي اعترفتم بصحته، وبالحاجة إليه، هل حصلتموه

(١) وآراء الشيخ في هذا الكتاب الجليل جعلتني أشكك كثيراً في مسألة انتسابه للمذهب الأشعري، والمقارنة بينه وبين الإمام الباقلاني تكشف بوضوح الفارق الكبير بين من ينتسب لمذهب وبين من لا ينتسب. فقد وجدت أن المعتزلة يتوافقون مع الأشاعرة في نظرتهم للنظم باعتباره نظماً للحروف، فالباقلاني الذي كتب في الإعجاز يتوافق مع ما يراه كل من القاضي عبد الجبار وابن سنان الحفاجي المعتزليان، وهو ما يجالسه فيه الشيخ عبد القاهر، وهي مسألة جد دقيقة وخطيرة، وتحتاج إلى دراسة معمقة لإثباتها، ولو ثبتت لغيرت كثيراً من الأفكار والمسلمات الشائعة بين العلماء والدارسين عن الشيخ وعن مؤلفاته.

على وجهه؟ وهل أحطتم بحقائقه؟ وهل فيتم كل باب منه حقه؟
وأحكمتموه إحكاماً يؤمنكم الخطأ فيه إذا أنتم خضتم في التفسير،
وتعاطيتم علم التأويل، ووازنتم بين بعض الأقوال وبعض، وأردتم أن
تعرفوا الصحيح من السقيم، وعدتم في ذلك وبدأتم، وزدتم
ونقصتم؟»^(١)

وقال في موضع آخر وفي السياق نفسه:

هذا ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة، وإذ زعموا
أن قدر المفتقر إليه القليل منه اقتصروا على ذلك القليل، فلم يأخذوا
أنفسهم بالفتوى فيه، والتصرف فيما لم يتعلموا منه، ولم يخوضوا في
التفسير، ولم يتعاطوا التأويل، لكان البلاء واحداً، وكانوا إذ لم يبنوا لم
يهدموا، وإذ لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد. ولكنهم لم يفعلوا، فجلبوا
من الداء ما أعمى الطيب، وحير اللبيب، وانتهى التخليط بما أتوه فيه إلى
حد يئس من تلافيه، فلم يبق للعارف الذي يكره الشغب إلا التعجب
والسكوت. وما الآفة العظمى إلا واحدة، وهي أن يجيء من الإنسان، و
يجري لفظه، ويمشي له أن يكثر في غير تحصيل، وأن يحسن البناء على غير
أساس، وأن يقول الشيء لم يقتله علماً، ونسأل الله الهداية ونرغب إليه في
العصمة^(٢)

ومن كلام الشيخ هذا - الذي ينبغي أن يحوز كل اهتمامنا - يتبين لنا تلك المهمة
الخطيرة والشاقة التي اضطلع الشيخ بتحملها في كتابه العظيم والهام جداً «دلائل
الإعجاز» الذي لم ينظر إليه - حتى الآن - من الزاوية التي أرادنا الشيخ وحثنا على أن
ننظر إليه منها.

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٠.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٢-٣٣.